اقتصاد

مصر تخفض دعم الوقود 35%

القاهرة ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات موازنة مصر المالية الجديدة تخفيض الحكومة دعم الوقود بنحو 35% وزيادة الضرائب بنسبة 1,9%. ونالت وثيقة مشروع الميزانية موافقة مجلس الوزراء المصري، إلا أنّها تتطلب تصديقاً برلمانياً. وتضمن مشروع الموازنة المالية للعام 2021/ 2022 الذي تقدمت به الحكومة للبرلمان، أمس الأحد، استهداف تخفيض دعم المواد البترولية إلى 18,411 مليار جنيه (الدولار = نحو 15,7 جنيها) مقارنة مع 28,193 مليار جنيه في العام السابق. كما تستهدف الحكومة زيادة حصيلة الضرائب 1,9% إلى 983 مليار جنيه.

ويأتي ذلك وسط تخوف من زيادات جديدة في أسعار الوقود خلال الفترة المقبلة في حال إقرار الموازنة وتخفيض دعم الوقود. وكانت الحكومة قد قررت يوم الجمعة الماضي رفع أسعار البنزين بكلّ فئاته بمقدار 0,25 جنيه، موضحة أنّ سعر ليتر البنزين 95 أوكتان ارتفع من 8,5 جنيهات إلى 8,75، والبنزين 92 أوكتان من 7,5 جنيهات إلى 7,75، والبنزين 80 أوكتان من 6,25 جنيهات إلى 6,5.

وأكد وزير المالية المصري محمد معيط، أنّ مشروع الموازنة الجديدة يتضمن تخصيص 321 مليار جنيه لباب الدعم، منها: 87,2 مليار جنيه لدعم السلع التموينية بزيادة 3,2% عن العام المالي الحالي، و19 مليار جنيه للمعاشات الضمانية وبرنامج «تكافل وكرامة» بما يسمح بتقديم دعم نقدي شهري لأكثر من 3,6 ملايين أسرة من الأسر الأقل دخلاً، وتخصيص 7 مليارات جنيه لعلاج المواطنين على نفقة الدولة، ومدّ مظلة منظومة التأمين الصحي الشامل لمحافظات الأقصر وأسوان والإسماعيلية والسويس وجنوب سيناء، و7,8 مليارات جنيه «للدعم النقدي ودعم المرافق» للإسكان الاجتماعي. وأوضح معيط أنّ الحكومة تستهدف في الموازنة المالية للعام المالي 2021/ 2022، معدل نمو بنسبة 5,4% للناتج المحلي، وتخفيض العجز الكلي إلى 6,7% من الناتج المحلي، وتحقيق فائض أولي 1,5% لضمان استقرار مسار دين أجهزة الموازنة للناتج المحلي مع نهاية العام المالي المقبل. وتبلغ نسبة العجز المتوقعة 7,7% في ميزانية العام المالي الحالي 2020/ 2021. وتتوقع مصر زيادة الاحتياجات التمويلية 7,1% إلى 1,068 تريليون جنيه (68,1 مليار دولار). وتستهدف مصر في مشروع الموازنة الذي وُزع أمس، على أعضاء مجلس النواب أن تبلغ التمويلات المحلية 990,133 مليار جنيه من الإجمالي، مقارنة مع 832,293 مليارا في 2020/ 2021، والتمويلات الخارجية 78,375 مليار جنيه، انخفاضاً من 165,440 مليارا. ومن المتوقع في مشروع الموازنة الجديدة، أن تصل إصدارات السندات الدولية إلى 66 مليار جنيه، مقابل 72 ملياراً مستهدفة في العام المالي السابق. وتستهدف الحكومة أن يبلغ متوسط سعر الفائدة على الأذون وسندات الخزانة 13,2%، من 14% متوقعة في 2020/ 2021، وأن يزيد عمر الدين إلى 4,2 أعوام من 3,6 أعوام متوقعة بنهاية يونيو/ حزيران المقبل.

وأوضح مشروع الموازنة أنّ الحكومة تستهدف شراء 8,61 ملايين طن من القمح، منها 5,11 ملايين طن عن طريق الاستيراد. ومصر أكبر مستورد للقمح في العالم.

(فرانس برس)

زيادة صادرات مستحضرات التجميل

أظهرت بيانات أمس الأحد، أنّ صادرات كوريا الجنوبية من مستحضرات التجميل ارتفعت بنسبة 15% في 2020 مقارنة بـ2019، على خلفية نمو الطلب من الولايات المتحدة والدول الآسيوية. وبحسب وكالة «يونهاب» بلغت صادرات كوريا الجنوبية من مستحضرات التجميل 6,12 مليارات دولار العام الماضي، وفقاً لبيانات من دائرة الجمارك الكورية وجمعية مستحضرات التجميل الكورية. وفي الوقت نفسه، تراجعت واردات كوريا من مستحضرات التجميل بنسبة 10,7% على أساس سنوي في 2020 إلى 1,07 مليار دولار. وتسجل صادرات البلاد من مستحضرات التجميل نمواً سنوياً يزيد عن 10% منذ عام 2012، حتى سجلت تباطؤاً مؤقتاً في 2019، إذ نمت بنسبة 4,2% فقط.

لقطات

«دانة غاز» تتراجع عن بيع أصولها في مصر

اعلنت شركة دانة غاز الإماراتية، امس الاحد، إلغاء صفقة بيع اصولها البرية في مصر والتي كشفت عنها في اكتوبر/تشرين الأول 2020، بسبب عدم استيفاء الشروط المطلوبة. وقالت دانة غاز في بيان لسوق أبو ظبي للأوراق المالية، إنها عدلت عن صفقة البيع بما يرضي الطرفين. وكانت الشركة الإماراتية وقعت في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، اتفاقا ملزما لبيع أصولها البرية في مصر مقابل 236 مليون دولار إلى مجموعة آي.بي.آر للطاقة الاميركية. وحسب البيان، واجهت صفقة البيع صعوبات بين الطرفين لاستيفاء الشروط المسبقة لإتمام اتفاقية البيع وعقب انتهاء الموعد المحدد للوفاء بهذه الشروط.

هبوط فائض ميزان تجارة السعودية

تراجع فائض الميزان التجاري السعودي (الفرق بين قيمة الصادرات والواردات)، بنسبة 23 بالمئة على أساس سنوي، في أول شهرين من العام الجاري إلى 13,17 مليار دولار. وبحسب بيانات صادرة عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية (حكومية)، أمس الأحد، تراجع فائض الميزان التجاري من 17,09 مليار دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي. وتراجعت صادرات المملكة (النفطية وغير النفطية) خلال اول شهرين من العام الجاري بنسبة 6,3 بالمئة إلى 36,72 مليار دولار، مقارنة مع 39,16 مليار دولار في الفترة المناظرة على أساس سنوي. يأتي تراجع الصادرات، تزامنا مع إعلان السعودية نهاية يناير/كانون الثاني الماضي.

افتتاح مركز الصين-آسيان للأعمال

افتتح مركز الصين-آسيان للاعمال رسميا في قسم نانينغ بمنطقة التجارة الحرة الصينية (قوانغشي) التجريبية، والذي يهدف الى تقديم خدمات النافذة الواحدة للتعاون الاقتصادي بين الصين ودول منظمة آسيان. وقال وانغ ده شنغ، المسؤول بوزارة التجارة، أول من أمس، إن المركز سيسهل بالتأكيد التعاون بين الصين ودول الآسيان، خاصة في وقت تعزز فيه بكين تنفيذ اتفاقية الشراكة الاقتصادية الشاملة الإقليمية. ويقدم المركز، الذي يغطي حوالي 22000 متر مربع، خدمات في مختلف المجالات بما في ذلك التجارة والاستثمار، والاستشارات القانونية، والتمويل، والخدمات اللوجستية، والابتكار العلمي والتكنولوجي.

سياحة مصر... هل يصدق الروس هذه المرة؟

مصطفى عبدالسلام

لا يستطع مراقب تقديم إحصاء دقيق بعدد الوعود الروسية حول إعادة سياحها إلى مصر ومنتجعاتها في البحر الأحمر على مدى السنوات الماضية، أو يرصد بدقة عدد التصريحات التي أطلقها كبار المسؤولين الروس والمصريين بمن فيهم فلاديمير بوتين نفسه حول قرب حدوث انفراجة في ملف عودة حركة الطيران بين البلدين وحركة السياح الروس إلى مصر بعد ست سنوات من الغياب. فمنذ حادث تحطم طائرة روسية فوق سيناء في نهاية 2015، ووفاة 224 شخصا على متنها، والتصريحات حول عودة الطيران والسياح لا تتوقف. آخر تصريحات رسمية جاءت في بيان صادر عن الرئاسة المصرية كشف عن اتفاق السيسي وبوتين يوم الجمعة على استئناف الرحلات الجوية الروسية إلى مصر.

لقرار، بحسب البيان، جاء بعد تأكيد مفتشين روس على توفير المطارات المصرية الواقعة بالمقاصد السياحية في شرم الشيخ وغيرها معايير الأمن والسلامة للسياح. سبقت البيان تصريحات لوكالة إنترفاكس نقلت فيها عن مصدر بقطاع الطيران الأسبوع الماضي أن رحلات (الشارتر) الروسية إلى الغردقة وشرم الشيخ قد تستأنف في 10 مايو/أيار. إذا صدق الروس هذه المرة في وعودهم، فإن هذا يعني طيَ صفحة هذا الملف المزمن في العلاقات السياحية، وحسم النقاط العالقة منذ 6 سنوات وأبرزها الخلاف حول التعويضات التي طالبت بها موسكو لضحايا الحادث، وتعويض الطائرة المتضررة، وضرورة مشاركة رجال أمن روس في تفتيش الطيران المتجه إلى روسيا من مطارات مصر، وهو الشرط الذي كانت ترفضه بشدة السلطات المصرية.

السياحة الروسية مهمة للاقتصاد المصري خاصة على مستوى العدد والإيرادات والتوقيت، فحسب تقديرات فإن عودة السياحة الروسية قد تجلب لمصر عائدات بنحو 3,5 مليارات دولار سنويا، وعلى مستوى العدد فإن مصر كانت تجذب قبل حادث 2015 نحو 3 ملايين سائح روسي سنويا يمثلون نحو 25% من السياحة الوافدة، كما أن قطاع السياحة المصري يراهن على جذب نحو مليون سائح روسي إلى البلاد خلال 2021، وهو ما يعوض جزءا من السياحة الأوروبية الغائبة بسبب تفشي وباء كورونا حول العالم والقيود التي تفرضها معظم الدول على حركة السياحة والسفر. ورغم أجواء التفاؤل التي يعيشها قطاع السياحة المصري هذه الأيام، تبقى أرقام السياحة الروسية مصدر تشكيك إلى حد كبير خاصة مع استمرار تفشي كورونا وتأثيراته الخطيرة على قطاعي السفر والسياحة حول العالم، ولذا من المبكر الحديث الآن عن «المزايا الضخمة» التي يحصدها الاقتصاد المصري جراء عودة السياحة الروسية.

سورية: سادس غلاء للوقود خلال عام بمناطق سيطرة المعارضة

عدنان عبد الرزاق

للمرة السادسة منذ يوليو/تموز الماضي وبعد تثبيت السعر لعشرين يوماً فقط، رفعت شركة «وتد» للمحروقات، أسعار المشتقات النفطية أمس الأحد في مناطق سيطرة المعارضة السورية. ورفعت الشركة سعر ليتر البنزين من 6,19 ليرات تركية إلى 6,35 ليرات، وليتر المازوت من 5,94 ليرات إلى 6,11 ليرات، وليتر المازوت إلى 4,33 ليرات. كما طاولت الزيادة أسعار أسطوانة الغاز المنزلي بنحو ليرتين ليصبح سعر الأسطوانة 89 ليرة تركية. وبررت الشركة في بيان لها، أول من أمس، زيادة الأسعار بارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة التركية في الفترة الأخيرة، مشيرة إلى أنها تحصل على المحروقات بالدولار.

وتستأثر «وتد» التي تأسست عام 2018 بسوق المشتقات النفطية في مناطق الشمال السوري، وتمتلك بحسب مصادر من إدلب، أربعة فروع ومحطات تكرير ومراكز لبيع الغاز وهي الجهة التي تستورد المشتقات النفطية من تركيا. ولا تفرض حكومة «الإنقاذ» التي تقدم تسهيلات للشركة، أي ضرائب أو رسوم على المحروقات، بحسب تصريحات سابقة للناطق الإعلامي باسم «وتد»، محمد الحسن، ورغم ذلك قامت الشركة برفع الأسعار، الأمر الذي يفاقم من الأوضاع المعيشية للسوريين إذ ستؤدي زيادة أسعار الوقود إلى ارتفاع أسعار السلع الضرورية والخدمات. ويقول إبراهيم مرشد من ريف إدلب والذي يعمل في مجال بيع الوقود، لـ«العربي الجديد»، إن الشركة تتحكم في الأسعار بالشمال السوري باعتبارها المستورد والموزع الحصري للمشتقات النفطية في هذه المناطق. ويعاني الشمال السوري من نقص حاد بالمشتقات النفطية، بعد إغلاق المنافذ مع نظام الأسد وتوقف «قوات سورية الديمقراطية» (قسد) عن رفد مناطق شمال غرب سورية الخارجة عن سيطرة الأسد، بالمشتقات النفطية. ويعرب مرشد عن مخاوفه من انعكاس الزيادات المستمرة في أسعار المحروقات على أسعار السلع الضرورية والخدمات، خاصة الخضروات التي تعتمد ماكينات ريّ الأراضي الزراعية في تشغيلها على الوقود. وقد تراجع إنتاج النفط في سورية منذ بداية الثورة عام 2011 من نحو 385 ألف برميل يومياً، إلى أقل من 40 ألف برميل حاليا يسيطر عليها نظام بشار الأسد، وأكثر من 60 ألف برميل بمناطق شمال شرق سورية، تسيطر عليها «قسد».

تمويل

العجز عن الاقتراض: تونس مهدّدة بكارثة مالية

تصاعدت التحذيرات من تداعيات الخلافات السياسية في تونس على الأوضاع المالية، وسط مخاوف من إحجام صندوق النقد عن إقراض الحكومة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

لم يعد أمام تونس إلا الاقتراض من السوق الدولية من أجل تجاوز المقابل تواجه الحكومة تحديات عديدة قد تؤدي إلى إحجام صندوق النّقد الدولي عن إمداد البلاد بالقروض، مما يضعها على أبواب كارثة مالية ومخاطر كبيرة. وحسب مراقبين، فإن أكبر العقبات أمام الاقتراض الخارجي تتمثل في غياب برنامج إصلاح اقتصادي واضح وتواصل تأثيرات الخلافات السياسية على المشهد العام في البلاد وسط حاجة ملحة لمليارات الدولارات من أجل سداد قروض سابقة وسداد عجز الموازنة. وقالت حكومة هشام المشيشي إن وفدا رفيع المستوى يرأسه وزير المالية علي العكلي، ومحافظ البنك المركزي مروان العباسي، سيسافر بداية مايو/ أيار القادم إلى الولايات المتحدة الأميركية للقاء وفد من صندوق النقد الدولي وعرض البرنامج الإصلاحي للاقتصاد بهدف توقيع اتفاق تعاون جديد مع مؤسسة القرض الدولية. وتمثل موافقة صندوق النقد الدولي على إبرام اتفاق جديد مع تونس خطوة أساسية نحو تعبئة موارد بأكثر من 18 مليار دينار (الدولار = 2,74 دينار) تحتاجها البلاد لسداد القروض المستحقة هذا العام، وتمويل عجز الموازنة.

غير أن الخبير المالي، عز الدين سعيدان، يرى أن الحصول على موافقة صندوق النقد على قرض جديد أمر صعب بسبب عدم تطبيق الشروط الأساسية التي أوصى بها الصندوق في تقريره الأخير حول تونس الصادر في فبراير/ شباط الماضي. وقال سعيدان لـ«العربي الجديد» إن الصندوق طلب من السلطات التونسية مصارحة الشعب بحقيقة الوضع الاقتصادي، والشروع في رفع الدعم وإصلاح المؤسسات الحكومية، لكن حكومة المشيشي لا تزال متعثرة في تطبيق هذه المطالب الأساسية، بحسب تأكيده. وأكد سعيدان أن الصندوق طلب استراتيجية إنقاذ تصادق عليها الحكومة ومحافظ البنك المركزي ومجلس نواب الشعب والمنظمات الكبرى، غير أن تونس بوضعها السياسي الحالي غير قادرة على جمع مختلف هذه الأطراف حول استراتيجية موحدة، ما يقلص من حظوظ البلاد في الحصول على أي تمويلات.

وقال إن صندوق النقد الدولي هو الملاذ الوحيد لتونس لتعبئة القروض الخارجية التي تحتاجها، مطالبا الحكومة بتدارك أمرها قبل السفر إلى واشنطن للقاء خبراء الصندوق. وحول قيمة القرض الذي ستطلبه الحكومة، أكد الخبير الاقتصادي أن حقوق السحب القانونية لتونس لا تتجاوز 2,9 مليار دولار، وهي نفس قيمة القرض الذي وقعت عليه تونس في مايو/ أيار 2016، وهو الأكبر في تاريخ تعاون البلاد مع صندوق النقد الدولي. ويمثل الاقتراض الجانب الأكبر من التمويل في موازنة 2021، حيث تنوي الحكومة اقتراض حوالي 19,5 مليار دينار (7,22 مليارات دولار) من السوقين الداخلية والخارجية، بما يعادل 37% من إجمالي الموازنة التي صادق عليها البرلمان في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، بقيمة 52,6 مليار دينار. ويقدر سداد الديون المستحقة هذا العام بنحو 16 مليار دينار، مقابل 11 مليار دينار في 2020. وحذر صندوق النقد الدولي مؤخراً من وصول العجز المالي في تونس إلى 9 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في 2021، مشيراً إلى أهمية تطبيق الإصلاحات للحد من العجز. وتحاول الحكومة البحث عن مساندين خارجيين وازنين لخطتها الاقتصادية قبل التوجه إلى صندوق النقد الدولي، حيث استقبل رئيس الحكومة هشام مشيشي الخميس قبل الماضي سفير الولايات المتحدة الأميركية بتونس، دونالد بلوم.

واستعرض رئيس الحكومة جملة الإصلاحات الاقتصادية التي تنوي الحكومة اعتمادها في الفترة القادمة وسبل تنسيق الجهود مع أصدقاء تونس لحشد الدعم قبل المفاوضات المزمع إجراؤها مع صندوق النقد الدولي وفق بلاغ لرئاسة الحكومة.

وقالت الحكومة إن السفير الأميركي عبّر عن دعم بلاده لتونس في مفاوضاتها مع صندوق النقد الدولي قصد تعبئة الموارد المالية الضرورية، مضيفا أن الإدارة الأميركية على أتم الاستعداد لمساندة مجهودات التنمية في تونس وإنجاح المسار الديمقراطي. في المقابل، يطالب برلمانيون بإفصاح الحكومة عن خطتها الاقتصادية قبل التوجه لصندوق النقد حتى لا يكون البرلمان المحطة الأخيرة للتصديق على البرامج دون أي دراية. وقال عضو البرلمان هادي المكاكي، إن مهمة البرلمان الرئيسية هي مراقبة العمل الحكومة، داعيا إلى مناقشة أي خطة اقتصادية بشكل مسبق حتى يتسنى لمجلس النواب الشعب مراقبة تنفيذها في مرحلة لاحقة. وأفاد المكاكي في تصريح لـ«العربي الجديد» بأن البرلمان لم يطلع على خطة الإصلاح التي ستقدمها حكومة المشيشي لصندوق النقد الدولي، لكنه اعتبر أن وضع تونس السياسي والاقتصادي يضعها في خانة الدول ذات المخاطر المرتفعة من حيث قدرتها على سداد القروض. وطالب عضو البرلمان بوضع خطة لصرف القروض الجديدة التي ستحصل عليها البلاد وإعادة ترتيب الأولويات بإعطاء الأولوية للمشاريع الخالقة للثروة لزيادة نسب النمو وتحسين قدرة البلاد على سداد ديونها السابقة وتجنّب الاقتراض بنسب فائدة مشطة تزيد من إغراق البلاد في دوامة الديون.

الأوضاع المعيشية للمواطنين تزداد صعوبة (Getty)

كورونا قلّص إيرادات السياحة العام الماضي الى 3,9 مليارات دولار (فاضل سنّا/فرانس برس)

المغرب

تحفيزات لجذب السائح المحلي

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يطالب المستثمرون في القطاع السياحي بتقديم تحفيزات تخفض أسعار الفنادق والخدمات في المغرب من أجل جذب السياح المحليين لزيارة المدن السياحية، في ظلّ توقع بتأخر عودة الأجانب بسبب حالة عدم اليقين المرتبطة بالأزمة الصحية. يأتي ذلك في ظل توجه المغرب نحو إغراء السياح المحليين والمغتربين بزيارة المملكة في الصيف المقبل، مع استهداف السياح الأجانب بخطاب يضمن تدفقهم على المملكة بعد تحسن الوضع الصحي. وكان التراجع الحاد للقطاع السياحي المغربي، استنفر مستثمرين ومؤسسات، من أجل البحث عن حلول لإنقاذ ذلك النشاط، الذي يمثل 7 في المائة من الناتج الداخلي الإجمالي ويوفر نصف مليون فرصة عمل. ويتوقع المستثمرون في ظلّ حالة عدم اليقين المرتبطة بالجائحة، خصوصاً في الأسواق التقليدية المصدرة للسياح، أن يتواصل الركود الذي يعرفه القطاع، بعدما لم يستقبل المغرب في العام الماضي سوى 2,8 مليون سائح. ورجّح البنك المركزي، في تقديراته في مارس/ آذار الماضي، أن تصل إيرادات السياحة إلى حوالي 3,7 مليارات دولار في العام الحالي، مقابل 3,9 مليارات دولار في العام الماضي، بعدما تجاوزت قبل الجائحة 8 مليارات دولار. ويرى مستثمرون أنّ عدد السياح المحليين الذي سيُقبلون على زيارة المناطق السياحية في الصيف المقبل، سيكون أكبر من الصيف الماضي، إلاّ في حالة ظهور موجة ثالثة للجائحة. وتؤكد وزيرة السياحة، نادية فتاح علوي، أنّ إغلاق الحدود المغرب، على السائح المحلي، الذي يراد جذبه في الصيف المقبل، وهو ما يوافق تمنيات المهنيين في القطاع السياحي. وسيتوسل المغرب من أجل الترويج لمنتجه السياحي بالوسائط الرقمية، إذ سيسجل حضوراً قوياً على المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي المتخصصة، مع إنتاج محتوى لكلّ صنف من السياح المستهدفين.

الضريبية بهدف خفض الأسعار في الفنادق. ويتصور بنحمو في حديثه لـ«العربي الجديد» أنّه يمكن للسلطات العمومية اتخاذ قرار برمي إلى تخفيض الضريبة على القيمة المضافة أو إلغاؤها، كي تخفض السعر الذي يتحمله السائح المغربي في الفنادق والمطاعم والنقل السياحي. وتدعو الكونفدرالية الوطنية للسياحة، التي تمثل مصالح المهنيين في القطاع، إلى منح تحفيزات للموظفين الذين كانوا في الصفوف الأمامية عند مواجهة الجائحة كي يساهموا في إنعاش السياحة. ويتصورون أنّه يمكن لمؤسسات مثل تلك التي تهم الصحة والتعليم، منح شيكات «الإجازة» بصورة «سفر» لموظفيها، كي يتمكنوا من الإقامة في الفنادق ويترددوا على المطاعم في فترة عطلهم. ويندرج إنعاش السياحة المحلية، ضمن خطة تهدف إلى جعل المغرب أكثر استعداداً لعودة النشاط السياحي عند نهاية الجائحة ورفع التدابير المرتبطة بوقف التنقّل على الصعيدين الوطني والدولي. وينسجم هذا التوجه مع التصور الذي عبرت عنه وزيرة السياحة، التي تؤكد أنّ الأزمة تعتبر فرصة لإعادة التفكير بكيفية جذب السياح. ويرى المكتب الوطني المغربي للسياحة، أنّ الاستراتيجية التي يستهدف تنفيذها، ستتيح له التكيف مع الطلب عندما تتحسن الوضعية الصحية المرتبطة بالجائحة. ويلور المكتب الذي يعود له الترويج للمنتج السياحي المغربي، ثلاثة ماركات واحدة تستهدف السائح المحلي وأخرى موجهة للفاعلين المؤسساتيين، وثالثة للسياح المحليين. غير أنّه في انتظار تحسن الوضع الصحي، تراهن الاستراتيجية التي وضعها المغرب، على السائح المحلي، الذي يراد جذبه في الصيف المقبل، وهو ما يوافق تمنيات المهنيين في القطاع السياحي. وسيتوسل المغرب من أجل الترويج لمنتجه السياحي بالوسائط الرقمية، إذ سيسجل حضوراً قوياً على المواقع الإلكترونية ومنصات التواصل الاجتماعي المتخصصة، مع إنتاج محتوى لكلّ صنف من السياح المستهدفين.

كورونا قلّص إيرادات السياحة العام الماضي الى 3,9 مليارات دولار (فاضل سنّا/فرانس برس)

أخبار العرب

مصر تتوقع أكثر من مليون سائح روسي

قالت نائبة وزير السياحة والآثار في مصر، غادة شلبي، إن بلادها تتوقع زيارة ما يفوق مليون سائح روسي خلال العام الجاري 2021، بعد قرار استئناف جميع الرحلات الجوية بين البلدين، خلال مكالمة بين الرئيسين عبد الفتاح السيسي وفلاديمير بوتين. وتم تعليق الرحلات الجوية إلى الوجهات السياحية الشهيرة في مدينتي شرم الشيخ والغردقة المطلتين على البحر الأحمر، بعد تحطم طائرة ركاب روسية إثر انفجار وقع على متنها في سماء سيناء، شمال شرق مصر، في أكتوبر/تشرين الأول 2015، مما أسفر عن مقتل 224 شخصا، فيما تبنت جماعة مسلحة موالية لتنظيم داعش الإرهابي مسؤولية إسقاط الطائرة. وذكرت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء، الأسبوع الماضي، أن الرحلات قد تُستأنف في النصف الثاني من مايو/أيار المقبل.

وأضافت نائبة وزير السياحة والآثار المصرية، في اتصال هاتفي مع رويترز، أن «القطاع الخاص كان ينتظر هذا القرار، لما تمثله السياحة الروسية من كثافة عددية ورواج، أتصور ممكن أن تفوق المليون سائح روسي خلال 2021».

السعودية تنتظر توفير 213 مليار دولار

قال وزير المالية السعودي، محمد الجدعان، إن المملكة قد توفر أكثر من 200 مليار دولار على مدى العشر سنوات المقبلة، من خلال استبدال الوقود السائل المستخدم محليا بالغاز ومصادر الطاقة المتجددة، وسط مساع لخفض التكاليف. وشرعت أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، في خطة خلال السنوات الأخيرة، لتحديث الاقتصاد وتوفير فرص العمل والحد من الاعتماد على إيرادات النفط. وقال الجدعان، أمس، إن «إحدى المبادرات التي نحن بصدد الانتهاء منها استبدال السوائل، هذا البرنامج سيوفر للحكومة حوالي 800 مليار ريال (213,3 مليار دولار) على مدار السنوات العشر المقبلة، يمكن استغلالها في الاستثمار». وكانت الحكومة السعودية قد وقّعت، في وقت سابق من إبريل/نيسان الجاري، اتفاقات لشراء الكهرباء مع سبعة مشروعات للطاقة الشمسية، في إطار خطة لتحقيق أقصى استغلال لمزيج الطاقة المستخدم في توليد الكهرباء.

تقارير عربية

لبنان

ارتفاع كلفة إفطار رمضان لمستويات قياسية

بيروت ـ **ريتا الجمّال**

«نحن صائمون منذ عام 2019». عبارةٌ يمكن أن تسمعها من كلّ لبناني تسأله عن وضعه في شهر رمضان، على وقع انهيار الليرة اللبنانية والغلاء الفاحش وجشع التجار الذين ينتظرون هذه المناسبات لرفع الأسعار واحتكار البضائع واحتلال السوق مستغلين غياب الرقابة والمحاسبة وفشل المسؤولين في إدارة الأزمة واعتكاف الحكومة عن تأدية مهامها في الظروف الاستثنائية التي تمرّ بها البلاد.

يقول رونى أبو خاطر، وهو موظف في شركة خاصة لـ«العربي الجديد» «لم ندقّ طعم اللحمة أو الدجاج أو السمك منذ أكثر من ستّة أشهر، البراد فارغ وحتماً لا موائد للإفطار هذا العام، راتبي الشهري لا يتجاوز مليوني ليرة، أي 160 دولارا فقط وفق سعر الصرف في السوق السوداء في حال احتسبناه على 13 الف ليرة، وبالتالي تدهورت قيمته، فيما أسعار السلع والمواد الغذائية ارتفعت أربعة وخمسة أضعاف، حتى الخضار لا قدرة لنا على شرائها».

وفي جولةٍ على بعض السوبرماركت في بيروت، كانت الزحمة موجودة، ولكن السلال شبه فارغة، حيث يمكن رصد مواطنين يتفرّجون على البضائع، يدقّقون في أسعارها، ويردّدون بغضب، «لماذا السلع غالية وما تزال مسعرة على 15الف ليرة للدولار رغم أنه شهد انخفاضاً في الأسابيع الماضية إلى 11 الف؟ وكيف يعقل أن تكون المواد الغذائية المحلية بهذا الغلاء؟» ومنهم من يصل الى الصندوق ليدفع ثمن أغراضه فيُصدَم بأن قيمتها تخطت المال الموجود في جيبه نظراً لعدم ثبات الأسعار وتغيّرها يومياً، ويبدأ بإعادة بعض السلع التي يراها ثانوية رغم أنها تصنّف من الأولويات والحاجات الأساسية.

> مواطنون يستغنون عن سلع ضرورية بسبب تدهور أوضاعهم المالية

ويقول صاحب سوبرماركت في بيروت لـ«العربي الجديد» إنّ ارتفاع سعر صرف الدولار الذي عاود التحليق من جديد في السوق السوداء يكبّلنا في شهر رمضان، ويحول دون محاولة تخفيض الأسعار لرفع القدرة الشرائية بعض الشيء، ولكن مع ذلك، ويقول مدير مرصد الأزمة في الجامعة الأميركية في بيروت، ناصر ياسين، لـ«العربي الجديد» إن الحكومة اللبنانية لم تتخذ إجراءات محددة لتوفير احتياجات شهر رمضان، ولجم الأسعار التي تحلق عالياً، وترتفع أكثر في خلال فترة رمضان، في ظلّ استغلال التجّار لهذا الشهر، مشيراً إلى أن الدعم الذي ما يزال مستمراً على بعض المواد الغذائية والسلع الأساسية، ومنها المحروقات أيضاً والأدوية، ما من شأنه أن يخفف بعض الشيء من التكاليف للأسر، علماً أنّ هذا التخفيف هو معنوي أكثر في ظلّ عدم وجود بضائع مدعومة في الأسواق أو عدم عرضها كلها في المحال وهو ما يؤدي إلى تكرار الإشكالات بين الزبائن على حيازة المواد المدعومة، إضافة الى أنّ هذه البضائع تذهب هدراً وتهرب إلى الخارج، علماً أنّ الدعم أصلاً لم يكن من الدولة بل من مصرف لبنان وبالتالي من أموال اللبنانيين وودائعهم.

ويرى ياسين أنّ الدعم ما كان يجب أن يحدث، وخصوصاً بهذه الطريقة غير المنظمة، وكان الأجدى ولا سيما اليوم في ظلّ الظروف الطارئة تقديم مساعدات مباشرة إلى الناس، والعائلات الأكثر حاجة، بدل صرف ملايين الدولارات سنوياً لدعم مواد تهرب للخارج وتبقى محتكرة ومحتجزة عند كبار التجار. كذلك، كان الأجدى بالوزارات المعنية خصوصاً الاقتصاد والزراعة، أن تبحث عن مصادر أرخص للأمن الغذائي، وتركز الدولة جدياً في دعم الإنتاج المحلي.

الشارع يعاني من موجات غلاء متتالية (جوزيف عيد/فرانس برس)

الأردن

استهالة البرلمان بـ«كوبونات التموين»

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

اتسعت دائرة الانتقادات للحكومة الأردنية خلال الأيام الماضية بسبب إقدامها على خطوة وصفت بأنها تدخل في إطار الاحتواء غير المشروع لمجلس النواب من خلال منح كل عضو فيه 150 بطاقة تموينية بقيمة حوالي 50 دولارا لكل بطاقة لتوزيعها على أبناء منطقته الانتخابية في سابقة لم يعهدها الشارع من قبل. واعتبر مراقبون أن الحكومة أخفقت بهذا التصرف الذي يشكل إساءة لمجلس النواب، الجهة التشريعية والرقابية في الأردن، وسلطته تتقدم على الحكومة بحسب الدستور الذي نص على أن نظام الحكم نيابي ملكي وراثي. وحسب المراقبين، فإن هذا التصرف سيؤدي إلى زيادة درجة الاحتقان الشعبي ضد الحكومة التي لم تقدم حلولا ناجعة للمشكلات الاقتصادية والفقر والبطالة والتداعيات السلبية الناتجة عن جائحة كورونا على الأفراد والقطاعات المختلفة. ولم يخف وزير التنمية الاجتماعية الأردني، أيمن المفلح، أن الحكومة، وزعت على كل نائب 150 كوبونا (قسائم شراء مجانية) بقيمة 50 دولارا لغايات توزيعها على المحتاجين في مناطقهم الانتخابية، إضافة إلى ما يتم توزيعه من قبل الجهات الحكومية. ويعاني المواطنون من صعوبات معيشية غير مسبوقة بسبب ارتفاع الأسعار وفقدان عشرات الآلاف من الوظائف بسبب جائحة كورونا وتداعياتها وارتفاع البطالة إلى أكثر من 25% وتجاوز نسبة الفقر 27% سيما مع تداعيات الجائحة، وفق بيانات رسمية. ومن جانبه، قال عضو مجلس النواب الأردني، موسى هنطش، لـ«العربي الجديد» إنه كان الأجدى بالجهات الرسمية توزيع تلك المساعدات مباشرة على المحتاجين دون إقحام النواب حيث تتوفر قاعدة البيانات عن الأسر الفقيرة لدى وزارة التنمية الاجتماعية ما تسبب في ردة الفعل الرافضة لذلك الأمر من قبل الشارع.

وأضاف أنه نظرا لتردي الأوضاع المعيشية للمواطنين وحاجاتهم الملحة فقد تحول جزء من عمل النائب للخدمة العامة على حساب الرقابة والتشريع، ما يؤدي في بعض الأحيان للتأثير على مواقف بعض النواب من خلال استمالتهم بتحقيق مطالب لمناطقهم الانتخابية أو تقديم المساعدات لأبنائها ما يشكل خرقا للعمل النيابي ويضعف دور مجلس النواب. وقد تم انتخاب مجلس النواب الحالي في نوفمبر/ تشرين الثاني من العام الماضي ويضم المجلس 130 نائبا ويشكل مع مجلس الأعيان الذي يعين بقرار من الملك السلطة التشريعية في البلاد.

وقال الوزير والنائب الأسبق بسام العموش، إن منح الحكومة للنواب كوبونات مساعدات اجتماعية عمل يستحق الإدانة والرفض وعلى الحكومة أن تتراجع بسرعة عن ذلك الفعل المشين وغير القانوني والمدان دينيا. وأضاف العموش لـ«العربي الجديد» أن الحكومة هي السلطة التنفيذية وهي التي لديها قاعدة بيانات الفقراء والمحتاجين وكان عليها أن تقوم هي بتقديم المساعدات للناس. وتابع أن «النواب هم سلطة رقابة وتشريع وعلى كل نائب حر ويفهم عمله أن يرفض هذه الرشوة المكشوفة والمعروفة أهدافها في تطويع العمل النيابي وممارسة ابتزاز سلطة الرقابة والمحاسبة». ووفق المحلل الاقتصادي، حسام عايش، فإن الحكومة باتت في وضع حرج خاصة مع إدخال النواب على خط توزيع المساعدات على الأسر الفقيرة ما الحق الأذى بالنواب أنفسهم لا ينطوي ذلك التصرف على ممارسات الاحتواء وكسب تأييد أعضاء البرلمان سيما في هذه المرحلة التي يواجه فيها الأردن صعوبات اقتصادية تفاقمت بسبب جائحة كورونا. وأضاف لـ«العربي الجديد» أن الحكومة من خلال أدرعها في كان المحافظات قادرة على إيصال أي مساعدات للفقراء والمحتاجين دون الحاجة إلى توزيع الكوبونات على النواب والذي يعتبر استمالة لمواقفهم وسيؤدي إلى تراجع الثقة في مجلس النواب بشكل أكبر من قبل الشارع.

وقال المحلل الاقتصادي، سلامة الدرعاوي: «آخر صرعات الحكومة في موضوع الإصلاح السياسي ومأسسة العلاقة مع السلطة التشريعية هو منح النواب قسائم شرائية لتوزيعها على المحتاجين في دوائرهم الانتخابية». ويقول ساخراً: «بموجب آلية الإصلاح السياسي الجديدة التي ستسجل ضمن حقوق الملكية الفكرية لحكومة بشر الخصاونة سيتلقى كُل نائب 150 قسيمة». وتساءل: «من هي الجهة التي أشارت على الحكومة بمنح النواب كوبونات رمضانية لتوزيعها على المحتاجين من أبناء دوائرهم الانتخابية؟» وأضاف: لا شك أنها جهة أرادت شراً بهذه الحكومة ومجلس النواب وأوقعتها في فخ لا يمكن الخروج منه إذ ضُربت مصداقيتها في العمق هذه المرة، فمن سمع خطاب الثقة لرئيس الوزراء يجد أن الحكومة ومجلس النواب سيكونان نذين في التسابق لخدمة المصلحة العامة، من خلال الاشتباك الإيجابي، ولكن ما حدث هو العكس.

زيادة طفيفة لإنتاج سوناطراك

بلغ حجم أعمال المجمع النفطي العمومي (سوناطراك) 6,8 مليارات دولار، خلال الثلث الأول من 2021، حسب ما أفاد به، أمس الأحد، وزير الطاقة والمناجم الجزائري، محمد عرقاب. وأوضح الوزير أن المجمع «تمكن من تحقيق 6,8 مليارات دولار كحجم أعمال سوناطراك خلال الثلث الأول من السنة الجارية، بإنتاج يقدر بـ 46,7 مليون طن مكافئ من البترول، منها 24 مليون طن موجهة للتصدير، بينما سيخصص الباقي للاستهلاك المحلي». ووصف المسؤول نفسه هذا المؤشر بالجيد، باعتباره يشجع على بلوغ الأهداف حتى نهاية السنة، في ظل الانتعاش الطفيف «جداً» المسجل، مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية. وقال عرقاب إن الطلب انتعش على الغاز في هذه الفترة، بسبب موجة البرد التي اجتاحت بلدان جنوب أوروبا تحديداً، تزامناً مع لجوء العديد من البلدان إلى القيام بحملات التلقيح ضد كوفيد-19.

أخبار العالم

أغلب مصارف الصين آمنة من المخاطر

قال بنك الشعب الصيني (البنك المركزي)، أمس، إن أغلب المؤسسات المالية المصرفية الصينية آمنة من المخاطر حتى نهاية الربع الرابع من العام الماضي 2020. وأضاف البنك المركزي أن أغلب المؤسسات المالية الـ4399 مصنفة من قبل بنك الشعب الصيني، بما فيها 24 مصرفاً كبيراً، و3999 مصرفاً متوسطاً وصغيراً، و376 مؤسسة مالية غير مصرفية، وجميعها كانت ضمن مستويات آمنة، وتشكل أصولها 98 بالمئة من الإجمالي. وحسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا)، سجلت مصارف حكومية كبيرة وأخرى أجنبية وخاصة متوسطة وصغيرة، نتائج تصنيف جيدة في الفترة المذكورة، ووجه البنك المركزي الصيني المؤسسات المالية بضرورة تعزيز السيطرة على المخاطر ومشاركة نتائج التصنيف مع الحكومات المحلية للمساعدة على مراقبة المخاطر والوقاية منها.

إيران عاشر اكبر منتج للصلب

أعلنت شركة «ايميدرو» لتطوير وتجديد المناجم والصناعات الإيرانية، نقلا عن «الرابطة العالمية لمنتجي الصلب»، أن إيران احتلت المركز العاشر بين الدول المتقدمة في إنتاج الصلب خلال الربع الأول من العام 2021. واستدل المصدر نفسه بالتقرير الإحصائي الصادر عن الرابطة العالمية للصلب في 2021؛ والذي أشار إلى أن حجم هذا المنتج لدى 64 دولة في غضون الربع الأول من العام الحالي، بلغ 486 مليونا و900 ألف طن؛ بما يشير إلى 10 بالمئة زيادة مقارنة بذات الفترة من العام 2020. حسب وكالة الأنباء الإيرانية (إرنا). هذا التقرير يضيف أن دول الصين والهند واليابان وأميركا وروسيا، حسب التسلسل، أحرزت المراكز من الأول وحتى الخامس بين البلدان المنتجة للصلب في العالم خلال الربع الأول من العام 2021.

سياسة ومال

بينما يتزايد التوتر بين موسكو وواشنطن وتفرض إدارة الرئيس جوزيف بايدن عقوبات مالية حضرت بموجبها المصارف الأميركية من التعامل في سندات الدين الروسية، يقلق تجار النفط من استخدام بوتين النفط كسلاح في نزاعه المقبل مع الولايات المتحدة

الطاقة في بؤرة الصراعات

مخاوف من استخدام موسكو سلاح النفط في نزاعها مع واشنطن

لندن ـ **موسى مهدي**

يتزايد نفوذ الطاقة الجيوسياسي، وتأثيره على مسار العلاقات الدولية حتى بعد سياسات الطاقة المتجددة التي أعلن عنها الرئيس الأميركي جو بايدن ووضعها بين الركائز الرئيسية لسياسته خلال السنوات الأربع المقبلة والتي من المتوقع أن تقلل الاعتماد على النفط في توليد الطاقة.

وتنبع أهمية الطاقة الأحفورية ببساطة رغم سياسة الطاقة النظيفة، من كون البدائل التي ستحلّ مكان النفط ما زالت في طور الطفولة وبعيدة المنال للعديد من الدول الكبرى المستهلكة للهيدروكربونات، خصوصا بالنسبة للصين والهند والعديد من الدول الفقيرة في أفريقيا وآسيا الوسطى وأميركا اللاتينية التي تحتاج لعقود طويلة حتى تتمكن من تطوير وإنتاج الطاقات النظيفة.

ولا يستبعد خبراء في تحليل لنشرة «إس آند بي غلوبال بلاتس» أن يأخذ إنتاج الطاقات المتجددة عقوداً عدة قبل أن تصبح ذات أثر فعلي في تلبية احتياجات العالم من الطاقة، وبالتالي، فإنّ خبراء الطاقة وتجار النفط يراقبون بحذر تداعيات التوتر الجيوسياسي على امدادات الطاقة وكيفية استخدام الطاقة كـ«سلاح فعال» في العلاقات الدولية.

من بين القضايا التي تقلقل أسواق الطاقة وتجار النفط هذه الأيام، توتر العلاقات بين موسكو وواشنطن، خاصة بعد الحشد الروسي على حدود أوكرانيا، وما تلا ذلك من عقوبات اقتصادية ومالية فرضتها إدارة الرئيس جوزيف بايدن على روسيا.

ولا يستبعد محللون في نشرة «أويل بريس» أن يقود التوتر العسكري على الحدود الأوكرانية إلى حرب باردة جديدة بين الغرب وروسيا، شبيهة بالحرب التي نشبت في السابق على الحدود مع جورجيا.

في هذا الشأن، يرى التحليل أنّ موسكو ربما تستخدم النفط والغاز في أيّ نزاع مستقبلي ينشب مع الدول الغربية، إذ إنّ نفوذ الغاز الروسي يواصل التزايد في أوروبا، كما أن نفوذها النفطي لدى الشركات الأميركية بات ملحوظاً بعد تشديد حظر النفط الفنزويلي. ويلاحظ أنّ معظم المصافي في أميركا قديمة وكانت تستخدم الخامات الفنزويلية، وبالتالي لجأت لسد النقص عبر استيراد النفط الروسي. وكانت الطاقة الروسية مصدر صراع طويل من الشدّ والجذب والعقوبات طوال سنوات إدارة الرئيس دونالد ترامب. وهذا العامل هو الذي دعا موسكو إلى زيادة صادراتها إلى هذه الأسواق وجعل إمدادات الطاقة تحت نفوذ شركاتها، وبالتالي تعزيز نفوذها السياسي على القرار الغربي.

على الصعيد الأوروبي، ما زالت روسيا تحتكر عملياً إمدادات الغاز الطبيعي إلى دول الاتحاد. وبحسب بيانات نشرة «إس آند بي غلوبال بلاتس» الأميركية، فإنّ روسيا لا تزيد من حجم إمدادات الطاقة في دول المعسكر الغربي الرأسمالي فحسب، لكنّها تحتفظ على هيمنتها على سوق الغاز الأوروبية لعقود، حتى عام 2040.

وبحسب النشرة النفطية، ارتفعت صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا بنسبة 30%، في الربع الأول من العام الجاري، أي بنحو 53 مليار متر مكعب. وتصدر شركة «غازبروم» كبرى شركات الغاز في العالم، أكثر قليلاً من 200 مليار متر مكعب سنوياً لدول الاتحاد الأوروبي، أي نحو 35% من إجمالي إمدادات الغاز التي تحتاجها القارة العجوز.

ومعروف أنّ أوروبا قارة شديدة البرودة وتتجمد في الشتاء، وبالتالي، من الصعب أن تدخل في نزاع حقيقي مع موسكو خلال فترة الشتاء، لأنّ ذلك ربما سيقود إلى كارثة إنسانية واقتصادية في دولها. وبالتالي، فإنّ اعتماد دول الاتحاد الأوروبي على الغاز الطبيعي الروسي يقلق واشنطن التي تعوّل على تحالفها معها في تنفيذ استراتيجيات «الهيمنة والنفوذ» في العالم. وبسبب هذه المخاطر عملت واشنطن كلّ ما في وسعها لعرقلة مدّ أنبوب الغاز الروسي «نورد ستريم 2» إلى ألمانيا، إذ إنّ تزايد اعتماد أوروبا على الغاز الروسي يرفع من نفوذ موسكو وتأثيرها في القرار السياسي في أوروبا. وتقلق واشنطن كذلك من استخدام روسيا إمدادات الغاز لإحداث انقسامات داخل أوروبا وربما تفتيت التكتل في المستقبل. ولدى دول الاتحاد الأوروبي مصالح متضاربة في أهمية الغاز الروسي في توليد الطاقة الحيوية لحركة الصناعة والنمو الاقتصادي. إذ يلاحظ أنّ الانقسام الحالي على زيادة واردات الغاز الطبيعي من روسيا يتمدد ليشمل العديد من دول الكتلة، إذ بينما تضغط ألمانيا من أجل إكمال مشروع «نورد ستريم 2» وزيادة الإمدادات، تعارض الطاقة الروسية إلى أوروبا وتعتبرها خطراً على الأمن القومي الأوروبي. على الصعيد الأميركي، يستخدم الرئيس فلاديمير بوتين، سلاح الطاقة لـ«لي ذراع» نظيره الأميركي جو بايدن، وإجباره على عدم فرض المزيد من العقوبات على بلاده. وكان الرئيس جو بايدن قد فرض في منتصف الشهر الجاري عقوبات على موسكو، أهمها حظر المصارف الأميركية من شراء أدوات الدين الروسي، أي سندات الدين السيادية. وطرح السندات الروسية في الأسواق المالية الغربية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الخزينة الروسية في الحصول على سيولة دولارية، إلى جانب حصيلة مبيعات النفط والغاز الروسي. ويرى محللون أنّ خطوة العقوبات الأميركية ستكبح تمويل مشروعات النمو الاقتصادي الذي تخطط له الحكومة الروسية بعد الخروج من جائحة كورونا. ويتخوف تجار النفط الذين تربحوا من دورة انتعاش أسعار النفط خلال العام الجاري، من تطور التوتر السياسي والعسكري بين الولايات المتحدة وروسيا.

ولا يستبعد محللون أن تلجأ موسكو لاستخدام «سلاح النفط» في الصراع إذا تواصلت العقوبات الأميركية. وتستخدم روسيا «سلاح الطاقة» ضمنَ استراتيجية تعزيز نفوذها العالمي بذكاء شديد، إذ تمكنت خلال السنوات الأخيرة من تعزيز علاقاتها مع الصين عبر صفقات طاقة ضخمة بلغت 400 مليار دولار. كما تمكنت من غزو السوق الأميركية عبر الحسومات السعرية لتصبح ثالث أكبر مصدر للخامات النفطية الثقيلة التي تستوردها المصافي الأميركية بعد كندا والمكسيك. كما أنّها تستخدم طاقة النفط الفائضة لدى شركاتها للتحكم في أسعار النفط، إذ باتت لدى روسيا الآن طاقة نفطية فائضة يمكن أن تطلقها لإغراق السوق النفطية، كما أنّ لديها نفوذاً نفطياً كبيراً في كلٍّ من العراق وإيران.

وتعمل روسيا منذ سنوات على ضرب صناعة النفط الصخري التي تعتبرها العدو الأول للتوسع في «استراتيجية النفوذ السياسي المعتمد على الطاقة». ويذكر أنّ صناعة النفط الصخري واجهت أكبر اختبار بقاء خلال السنوات الماضية التي انهارت فيها أسعار النفط والغاز الطبيعي.

ولا يستبعد محللون أن تلجأ روسيا «لإغراق السوق» بالخامات النفطية في حال استفحال النزاع بينها وبين واشنطن، حتى تعرقل دورة انتعاش شركات النفط والغاز الصخري وتعيدها إلى دائرة الإفلاسات، وبالتالي تهديد استراتيجية بايدن الاقتصادية. وضرب صناعة النفط الصخري سيعني عملياً لروسيا المحافظة على صادرات من الغاز إلى أوروبا، وزيادة حصة صادراتها النفطية إلى الولايات المتحدة. ويلاحظ أنّ صادرات الغاز المسال الأميركي إلى أوروبا تتزايد، كما تدفع واشنطن في الوقت نفسه أصدقاءها لزيادة شحنات الغاز المسال إلى أوروبا حتى تتمكن من ضرب «نفوذ الطاقة» الروسي في أوروبا. ويرى محللون أنّ أيّ ردّ لموسكو على الضغوط الأميركية بـ«إغراق السوق النفطية» بالخامات، سيكون من القرارات التي ترحب بها الدول المستهلكة الكبرى في آسيا والتي من بينها الصين والهند واليابان ودول النمور الآسيوية، لكنّه على الصعيد الأميركي سيرفع من إفلاسات شركات النفط الصخري ويزيد من معدل البطالة، وتبعاً لذلك، سيؤثر على خطط الانتعاش الاقتصادي التي استثمر فيها الرئيس بايدن بقوة عبر خطط التحفيز المتواصلة التي أنفق عليها، في شهور، 1,9 تريليون دولار وبتجه لإنفاق 2,3 تريليون دولار أخرى على البنى التحتية. وبالتالي، فإنّ إدارة بايدن ستتحسب لتداعيات استراتيجية الطاقة الروسية على مستقبلها الاقتصادي.

قلق أوروبي على إمدادات الطاقة بعد التوتر بين موسكو وواشنطن (Getty)

قفزة بإنتاج روسيا النفطي

قفز إنتاج النفط في روسيا إلى نحو 10,25 ملايين برميل يومياً، في فبراير/ شباط الماضي، كما أنّ شركات النفط الروسية تسيطر على حقول نفطية في العراق وفنزويلا. وتواصل روسيا التوسع في إنتاج الطاقة على الرغم من كوابح الحظر الاميركي وافتقارها للتقنيات الحديثة في استخراج النفط والغاز. وروسيا تعدّ من الدول الرئيسية في تحالف «أوبك +» الذي تمكن من اخراج السوق النفطية من اسوا دورة انهيار عبر التخفيض الضخم في سقف الإنتاج.

بوتين عزز صادرات الغاز في أوروبا وبدأ يتصيد صفقات النفط الأميركي

الفيدرالي الأميركي يقلص مشتريات السندات

واشنطن ـ **العربي الجديد**

توقع مصرف «غولدمان ساكس» الاستثماري الأميركي أن يبدأ مجلس الاحتياط الفيدرالي، (البنك المركزي الأميركي)، خفض مشترياته من السندات من معدلها الحالي البالغ 120 مليار دولار شهرياً خلال النصف الثاني من العام الجاري. وحسب تقرير بقناة « سي أن بي سي»، فإن المركزي الأميركي سيبدأ بخفض مشتريات السندات بمعدل شهري يقدر بنحو 15 مليار دولار. يُذكر أن مشتريات السندات الشهرية رفعت ميزانية البنك إلى 8 تريليونات دولار. ويرى رئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي، جيروم باول، أن الاقتصاد الأميركي بلغ «نقطة الانقلاب»، كما أبدى تفاؤله حول معدل النمو الاقتصادي في أميركا. إلا أن خبراء اقتصاديين باتوا يتخوفون من النمو السريع المتوقع للاقتصاد وتداعياته على ارتفاع معدل التضخم في المستقبل.

وفي ذات التوجه التفاؤلي، توقع الرئيس التنفيذي لمصرف «جي بي مورغان»، جيمي ديمون، أن يتمكّن الاقتصاد الأميركي من تحقيق طفرة في النمو تستمر حتى عام 2023. ويستفيد الاقتصاد الأميركي من معدلات ادخار مرتفعة وسيولة ضخمة لدى المصارف التجارية لتمويل الفورة المتوقعة في الإنفاق الاستهلاكي. وتشير التوقعات إلى تحقيق الاقتصاد الأميركي معدل نمو يراوح بين 6,5% وأكثر من 8% خلال العام الجاري.

رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول (Getty)

«أمازون» تبتدع نظام دفع «مسح راحة اليد»

نيويورك ـ **العربي الجديد**

اعتمدت شركة «أمازون»، عملاق التجارة الإلكترونية، نظام الدفع «بمسح راحة اليد» كنظام دفع خاص بها في مختلف متاجرها، وبدأت عملية تجربته بفاعلية. وأعلنت شركة "أمازون" أنّها ستقدم نظام الدفع الخاص بها إلى متجر «هول فود» في ولاية سياتل الأميركية، ليكون الخيار الأول من بين مقترحات عدة أخرى من الوارد أن يطرح نظام الدفع فيها، بحسب ما ذكرت قناة «سي إن بي سي» الأقتصادية. وظهر نظام الدفع الجديد لأول مرة في سبتمبر/ أيلول الماضي، واتسع ليصل إلى عشرة متاجر من متاجر "أمازون". ويسمح هذا النظام للمتسوقين بالدفع عن طريق وضع راحات أيديهم فوق أجهزة مسح ضوئي. وفي المرة الأولى التي يستخدم فيها المتسوق المتجر، يتوجب عليه إدخال بطاقة ائتمان لربطها مع بصمة اليد، ومن ثم يمكن للمتسوق الدفع بسهولة.

وأوضحت "أمازون" أنّ إطلاقها لنظام الدفع بواسطة مسح راحة اليد سيكون واحداً من بين خيارات الدفع المتاحة داخل المتجر، ولن تلغي أعمال موظفيه. وأكدت "أمازون" أنّها صممت النظام ليكون نظاماً آمناً، لا سيما مع اعتبارها أنّ تقنية مسح راحة اليد أكثر أماناً وخصوصية من الأساليب الأخرى مثل التعرف على الوجه. وأضافت أنّها ترغب في بيع هذا النظام للشركات الأخرى وتجار التجزئة والملاعب، كما تجري اليوم مناقشات حول ذلك مع عدد من عملائها.

متجر «أمازون» في جزيرة مانهاتن بنيويورك (Getty)

كورونا ينقذ غصن من القضاء الفرنسي

أرجأ وفد فرنسي يضم قضاة ومحققين زيارة للبنان للاستماع إلى كارلوس غصن للمرة الأولى في تحقيقين ينظر فيهما في فرنسا، إلى 31 مايو/ أيار المقبل، وفق ما أفادت مصادر قضائية مطلعة. وكان وصول الوفد إلى بيروت مقرراً في 17 مايو للاستماع على مدار أيام إلى المدير السابق لتحالف «رينو ـ نيسان» الموجود في لبنان منذ هروبه من اليابان في ديسمبر/ كانون الأول 2019، غير أنّ النيابة العامة اللبنانية أوضحت أنّ إرجاء الزيارة إلى 31 مايو حدث بسبب عدم توافر قاضٍ، كما أكد ذلك مصدر ثان مطلع على الملف. ومن المقرر الاستماع إلى غصن (67 عاماً) للمرة الأولى في قصر العدل في بيروت، أمام قضاة التحقيق المكلّفين بمتابعة القضايا المتعلقة به في فرنسا. ويتوقع أن يحضر هذه الجلسات قضاة من نيابة نانتير (فرنسا) ومن النيابة المالية الفرنسية، وأيضاً محققون من المكتب المركزي لمكافحة الفساد والجرائم المالية والضريبية. ويلاحَق غصن بقضايا عدة في فرنسا، علاوة على ملفات اختلاس مالي في اليابان.

وفي نانتير، يشتبه القضاء في تحقيق غصن منفعة شخصية من اتفاقية موقعة بين "رينو" والمؤسسة التي تدير قصر فرساي، وتنظيم حفلين خاصين فيه. ويهتم المحققون أيضاً بقضية تتعلق بمدفوعات تقدر بملايين تم الإبلاغ أنّها مشبوهة بين شركة "أر آن في بي" الفرع الهولندي لتحالف "رينو - نيسان" وموزع شركة تصنيع السيارات الفرنسية في سلطنة عمان "سهيل بهوان للسيارات".

وفي باريس، يدقق قضاة منذ عام 2019، في الخدمات الاستشارية التي أبرمتها "أر آن في بي" مع وزيرة العدل الفرنسية السابقة رشيدة داتي، وخبير الجريمة الفرنسي الآن باور، عندما كان غصن لا يزال الرئيس التنفيذي لمجموعة السيارات. وتم إدراج داتي وباور اللذين ينفيان أيّ مخالفة في العقود، تحت صفة شاهد مساعد، وكذلك المساعدة السابقة لغصن في شركة «رينو» وهي الفرنسية - الإيرانية منى سبهري.

وكان من المقرر الاستماع إلى رجل الأعمال الفرنسي - اللبناني بين 18 و22 يناير/ كانون الثاني الماضي، لكنّ القيود المفروضة لمواجهة تفشي وباء كورونا، أدت إلى إلغاء الجلسات. وقد يحدد موعد جديد هذه المرة أيضاً في ضوء تطورات الأزمة الوبائية.

غصن يواجه قضايا عدة في فرنسا (Getty)

(فرانس برس)

رؤية

أصدقاء مصر وتمويل السد

عصام شعبان

خلال اجتماع لجنة الشؤون الأفريقية، في مجلس النواب المصري الذي عُقد قبل أيام، عرض وزير الخارجية سامح شكري، تطورات أزمة سد النهضة بعد فشل جولات التفاوض الأخيرة، وما تلا ذلك من إعلان إثيوبيا قرارها بالملء الثاني في الصيف، وما يترتب عليه من سيناريوهات ومخاطر. ولأول مرة، يعرض مسؤول مصري، مساهمة شركات عربية في تمويل السد، ورغم ما بدا من إشارة وزير الخارجية بوصفها إيضاحا لشبكة مصالح واسعة تصطف مع إثيوبيا، إلا أن ما نشر رسميا يحمل قدرا من المراوحة بين الإقرار بمشاركة أطراف عربية في التمويل، وبين نفي أن هناك «دولا صديقة» تمول السد، بمعنى آخر هناك فصل في الخطاب الرسمي بين استثمارات شركات «الدول الصديقة» في سد النهضة وبين «الدول الصديقة»، وبالتالي تبرئة للأطراف التي يأتي ذكرها مجهلا. ويرجع تحفظ القاهرة عن مناقشة ذلك صراحة، نظرا للعلاقات التي تربطها بدول خليجية قدمت دعما لمصر في صورة استثمارات ومساعدات وقروض بعد 30 يونيو، لكن ذلك لا يخفي قلقا رسميا أظهرته القاهرة من دعم السعودية والإمارات الاقتصاد الإثيوبي وسد النهضة خصوصا. وفي الموضوع أطروحتان، الأولى لا إمكانية للفصل بين الشركات والمستثمرين المشاركين في تمويل السد وبين جنسيتهم ودولهم، كما هناك شواهد على دعم وتوجيه رسمي لتلك الاستثمارات، سواء المتعلقة بسد النهضة أو مجالات أخرى ترتبط بالسد.

أما الأطروحة الثانية فهي أنه لا يمكن الفصل بين التعاون الاقتصادي المتنامي بين دول خليجية وإثيوبيا، وفترة بناء سد النهضة، ولا ينطلي أيضا الفصل بين ما هو اقتصادي وسياسي، أو محاولة تسويق التعاون بوصفه مساعدات إنمائية منزهة عن المصالح السياسية وامتلاك النفوذ عبر بوابة الاقتصاد. وفي تعهد الإمارات دعم الاقتصاد الإثيوبي بثلاثة مليارات دولار في شهر يونيو 2018 مثال واضح. وفي هذا السياق نجد شكلين من التعاون: الأول مباشر ويتمثل في المساهمة في التمويل، والتبرعات والمنح، أو ما يترتب على بناء السد من مشروعات اقتصادية مستقبلية، مثل مشروعات الطاقة والزراعة وغيرها. أما الشكل الثاني فيرتبط بحجم التعاون الاقتصادي، المتزامن مع إنشاء السد، وفي كل الأحوال لا يمكن الفصل التعسفي بين أشكال التعاون والاستثمار الاقتصادي، سواء الموجه للسد بشكل مباشر أو لمشروعات أخرى، كما فك الارتباط ما بين هو سياسي واقتصادي في ظل عالم يموج بالصراعات والتنافس، وتجاهله يخفي حقائق ومرتكزات علاقات القوة والتأثير، بالإضافة إلى أن التعامي عن دراسة ورؤية الحقائق ينتج خطأ في تقدير الموقف. يتحدث البعض عن فك الارتباط بين الشركات والدول، وهذا صحيح نسبيا، في نمط اقتصادي معولم، عابر للحدود، وبالنسبة لشركات ذات الصبغة الكونية، لكن هذه الشركات ومنها الأميركية والأوروبية خصوصا، وربما بدرجة أقل الشركات الصينية والروسية لا يعني انقطاع الصلة بينها وبين مرتكزاتها وانتماءات شخوصها وجنسياتهم، ويمكن ملاحظة ذلك في عدة مواقف، منها توجهات الإدارة الأميركية ضد الشركات الصينية، وإذا ما كانت الصراعات والارتباطات قائمة في السوق العالمي، ومع كيانات اقتصادية يمكن وصفها عابرة للحدود ومتعددة الجنسيات، فالأمر أكثر وضوحا لأنشطة المستثمرين العرب وشركاتهم، والتي تولد أحيانا من مؤسسات السلطة وتوجهها الدول. وفي الشركات الإماراتية والسعودية وأنشطتها في إثيوبيا نموذج للارتباط مع أجهزة الدولة، كما أن المستثمرين العرب لا تنقطع صلاتهم عن مجتمع السياسة والسلطة، والفصل هنا، أو نفي مشاركة الدول، عبر الأفراد، أو الشركات، أو ترحيبها أو غض الطرف على الأقل لا يغير النتائج ولا حقائق التعاون. ليست الاستنتاجات هنا بارتباط استثمارات الشركات السعودية والإماراتية بسياسة الدولتين، موقفا مسبقا أو نابعا من رؤية نظرية لا تستند إلى الوقائع. هذه التكتلات من مجموعات المصالح والشركات الخليجية تمارس أنشطتها برعاية رسمية، ويمكن التدليل هنا بعدة أمثلة منها أن أنشطة منتدى المستثمرين السعوديين في إثيوبيا، يحضر فاعلياته مسؤولون على مستوى رفيع، بل إن نمو الاستثمارات السعودية العامة والخاصة، وكذلك الاستثمارات الإماراتية تزامن مع فترة بناء السد، وبرعاية رسمية، وهو مربوط بأهداف متنوعة تترجمها اتفاقات الدولتين مع إثيوبيا، وليست توفير المنتجات الزراعية فحسب (المبادرة السعودية للاستثمار الزراعي والأمن الغذائي).

وحين شهدت الفترة من 2009 وحتى 2013 تعثر الاستثمارات السعودية، تدخلت المملكة بشكل رسمي مكثف، ودخلت العلاقات بين الدولتين حينها في طور جديد. وفي عام 2016، وبالتزامن مع زيارة وزير الزراعة السعودي لإثيوبيا، وبعدها زيارة مستشار الديوان الملكي، إلى سد النهضة، وضح أن التعاون السعودي - الإثيوبي يتمدد، وله خطة استراتيجية ترجمتها اتفاقات أمنية وتجارية بين البلدين. وفي لقاء وزير الدفاع السعودي أفراد الجالية الإثيوبية (نوفمبر 2017) مثال على تزامن الملفات الأمنية والاقتصادية، حيث طرحت مسألة تمويل السد، وحسب تقرير الصندوق السعودي للتنمية (2019) وقعت الرياض مع إثيوبيا اتفاقاً بقرض 140 مليون دولار، لدعم مشروعات بقطاع النقل والطرق والمياه والصرف الصحي. وعملت الشركات الإماراتية في إثيوبيا حسب تقارير رسمية بمجال الإعمار والبناء، (شركة حديد الإمارات)، وكذلك شركات تأجير المعدات. وتوضح مؤشرات السلع التجارية غير المباشرة عام 2017 تضمنها ما يزيد على خمسة ملايين دولار كسلع من ضمنها بوابات وجسور سدود، وهذا التعاون تُوج بإنشاء اللجنة الوزارية المشتركة والتي عقدت اجتماعها الأول في إبريل/نيسان 2015.

إجمالا، نحن أمام تعاون رسمي في شكل لجان مشتركة رفيعة المستوى، وأنشطة القطاع الخاص تُوجه رسمياً، لذا يصبح التعاون الاقتصادي بين دول خليجية وإثيوبيا، عمليا عامل تعزيز لجبهة إثيوبيا في مواجهة دولتي وادي النيل، وإذ ما كان البنك الدولي طالب إثيوبيا بالتفاهم مع جيرانها بشأن المياه كشرط لتمويل سد النهضة (يونيو 2020) كان من الأولى أن يكون الانفتاح نحو الاستثمارات ودعم تمويل السد مربوطا بتقدم سير المفاوضات، وليس العكس. لذا فإن مقولات أن الاستثمارات الخليجية في إثيوبيا والمساهمة في دعم سد النهضة تقتصر على شركات استثمارية وغير ذات صلة بدول صديقة، تحتاج إلى مراجعة لإعادة تقدير الموقف، ويستلزم هذا الشهد الانتباه لما يخلفه هذا الاندفاع من أخطار لا تمس دولتي وادي النيل وحدهما في ملف سد النهضة.